قطاع السياحة في الجزائر كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي : دراسة استكشافية

The tourism sector in Algeria as a strategic option for economic diversification: an exploratory study

ابن بوسحاقي فتيحة*

جامعة الجزائر3– الجزائر

fatihadahim@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2024/02/04 تاريخ القبول: 2024/03/16 تاريخ النشر: 2024/05/02

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع السياحي كركيزة لبناء منهج اقتصادي جديد يعتمد على التنويع الاقتصادي كخيار استيراتيجي لإحداث التنمية في الجزائر ووسيلة لفك تبعية الاقتصاد الوطني الشديدة لقطاع المحروقات نظرا لقدرته على تحسين هيكل الاقتصاد وتحفيز باقي القطاعات الاقتصادية لتحقيق أغراض التنمية من جهة، بالإضافة إلى دوره الفعال في تعظيم الموارد المالية الوطنية وتوفير مداخيل جديدة بالعملة الصعبة، وإسهامه في خلق فرص عمل، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وتنشيط الاستثمار من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع السياحي في المؤشرات الاقتصادية يبقى محدودا وغير كافي لتحريك النشاط الاقتصادي والرفع من مستوى النمو لتحقيق النمو الاقتصادي، رغم المقومات السياحية الهائلة التي تزخر بها البلاد.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنويع الاقتصادي، التنمية،المؤشرات الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL: A19، Z32.

Abstract:

The study emphasizes the pivotal role of the tourism sector in fostering a diversified economic strategy for development in Algeria, aiming to reduce reliance on the hydrocarbons sector. While recognizing its potential to enhance economic structure and stimulate various sectors, the study highlights that the current contribution of tourism to economic indicators is limited. Despite its ability to generate foreign currency, create jobs, improve the balance of payments, and stimulate investment, the tourism sector falls short in significantly boosting economic activity and achieving substantial growth. The study underscores the need for strategic enhancements and comprehensive policies to fully capitalize on the abundant tourism potential for a more impactful economic transformation.

Keywords: tourism; Economic diversification; Development; Economic indicators; Economic growth.

Jel Classification Codes: A19; Z32.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

أصبحت السياحة ظاهرة اقتصادية هامة لما لها من أدوار كبيرة وتأثيرات إيجابية على الاقتصاديات الوطنية، فهي اليوم واحدة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي ينظر إليها كمحرك رئيسي في إنعاش الحركة التجارية وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وكقاعدة قوية لتحسين مؤشرات الدخل الوطني وتعزيز قدرات الدولة من النقد الأجنبي.

كما تعد كذلك محفزا للأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في عدة قطاعات أخرى مرتبطة بها (مثل الفنادق، والمطاعم، والنقل السياحي)، ومنه إلى تخفيف البطالة وتعزيز التنمية الاجتماعية.

وفي الجزائر، تشكل السياحة سوقا واعدا، يعتمد عليها لتحقيق رفع معدلات النمو الاقتصادي، نظر لقدرتها الفعالة على تحسين هيكل الاقتصاد. كما يظهر القطاع السياحي فيها كنواة أساسية لفك تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لقطاع المحروقات، ويشكل بديلا أساسيا في سياق البدائل المقترحة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

في ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة، ومن منطلق ترشيد وإعادة توجيه سياسة الحكومة اتجاه تشجيع القطاع السياحي، أعطت الجزائر في أجندتها الاقتصادية أهمية للقطاع السياحي -بعد عقود لم يستغل فيها بالقدر الكافي- بغية إدراجه ضمن الأولويات، وجعلته في قلب تحديات خلق موراد اقتصادية بديلة للمحروقات. لذلك انصبت جهود الدولة على إنعاش القطاع السياحي وتحفيزه وتعزيز دوره كقطاع حيوي بديل، قادر على خلق الثروة وتنويع مصادرها، والتقليل من تبعية مداخيل الخزينة العمومية لبرميل النفط، بل وتحويله إلى قاطرة للاقتصاد الوطني.

1.1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق، تبرز معالم الإشكالية الرئيسية للبحث، والتي نصوغها على النحو التالي

"إلى أي مدى يمكن للسياحة في الجزائر أن تكون محركا حيويا وبديلا استراتيجيا لتحقيق التنويع الاقتصادي؟"

وعلى ضوء الإشكالية السابقة، يمكن طرح أهم التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالتنويع الاقتصادي؟؛
- ما هو مفهوم السياحة في الجزائر؟؛
- ما هو واقع أداء القطاع السياحي في الجزائر وكيف يساهم في التنويع الاقتصادي؟.

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة عن السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يتحتم على الجزائر، في ظل هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، السعي الفوري والحاسم نحو البحث عن مصادر متنوعة أخرى، بهدف التخلص من التبعية المفرطة للنفط ؛
- تعتبر الجزائر وجهة سياحية جاذبة للعديد من الزوار بفضل تنوعها الطبيعي وغنى تراثها الحضاري والثقافي؛
- يعد القطاع السياحي في الجزائر أحد أبرز الخيارات البديلة للمحروقات، حيث أنه يلعب دورا مهما وفعالا في تنويع مصادر الدخل، باعتباره أداة فعالة في جلب العملة الصعبة وزيادة الدخل القومي؛
- يترتب على النشاط السياحي في الجزائر تأثيرات بالغة الأهمية اقتصاديا واجتماعيا، خاصة فيما يتعلق بخلق فرص العمل وتعزيزها وتحسين ميزان المدفوعات، ولو بنسب قليلة.

3.1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية الموضوع، خاصة بعد وعي السلطات في الجزائر وإدراكها لضرورة تنويع الاقتصاد والبحث جديا في بدائل التنمية، التي من شأنها أن تساهم في إخراجه من دائرة الاقتصاد الريعي والإيرادات غير المستقرة المرتبطة بتغيرات الطلب والعرض العالمي، من خلال تنشيط قطاعات عديدة وحيوية، خاصة منها السياحة.

4.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة تبني الجزائر للتنويع الاقتصادي من أجل تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن النفط كمصدر وحيد، وإلى التعرف على القطاع السياحي في الجزائر، وتوضيح أهميته كأحد أهم محددات التنويع الاقتصادي فيها.

5.1. منهج الدراسة

ومن أجل دراسة الإشكالية السابقة، نستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتلاؤمهما مع طبيعة هذه الدراسة.

2. التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي

تعتبر قضية التنويع الاقتصادي أمرا حيويا في سياق التطور الاقتصادي للدول والمجتمعات، فهي من الاستراتيجيات الهامة التي تسعى إليها الدول لتوسيع نطاق ومجالات الاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وتحسين جودة حياة المواطنين.

2. 1. مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته

تعد عملية التنويع الاقتصادي خطوة حاسمة نحو تحقيق تنوع وتوازن في الهيكل الاقتصادي للدولة، من خلال تطوير وتنويع الموارد الاقتصادية. يترتب عن ذلك، وبالإضافة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

1.1.2. ماهية التنويع الاقتصادي

تظهر المفاهيم المتعددة للتنويع الاقتصادي تباينا وفقا للرؤى المختلفة التي ينظر إليه من خلالها. فمن المختصين من يرى أن التنويع الاقتصادي يرتبط بالإنتاج ومصادر الدخل، ومنهم من يعرفه من خلال تحليل هيكل الصادرات السلعية، في حين ترشح فئة أخرى التنويع الاقتصادي على أنه مجرد تنويع في قطاع الصادرات. وعلى هذا الأساس تندرج العديد من التعاريف لمفهوم التنويع الاقتصادي، نذكر منها:

في سياق اقتصاديات الدول النفطية، يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "عملية تهدف إلى تقليل تأثير النفط على الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، مع تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي". (بلقلة ابراهيم، 2014-2015، ص 234).

ويعرف على أنه: "عملية توسيع في مجالات الأنشطة الاقتصادية عبر قطاعات اقتصادية متعددة، تتميز بالتنوع والقدرة على التكيف مع التحولات. يهدف هذا التوسيع إلى تقليل الاعتماد المالي على قطاع واحد، مثل القطاع النفطي، وإيجاد اقتصاد حديث ومستدام. يتيح هذا النمط من التنويع الاقتصادي الحفاظ على مستوى دخل مستقر ومرتفع، ويقلل في ذات الوقت من مخاطر الاعتماد الزائد على قطاع واحد أو على عدد قليل من القطاعات. (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2019، ص 57).

وهو أيضا "عملية تحول هيكلي للاقتصاد ، بانتقاله من نسيج اقتصادي تغلب عليه هيمنة القطاعات الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعة، المناجم، إلخ) إلى القطاعات الثانوية (صناعات التحويل، التصنيع، إلخ) والقطاعات الثالثة (التجارة،

السياحة، إلخ). (Barghouti, Petit, 1992. p 5). هذا التحول لا يعني بالضرورة الاستغناء عن القطاعات الأولية أو اختفائها، وإنما تقليل الاعتماد عليها في إنشاء الثروة.

أو كذلك "تلك العملية التي يتم من خلالها توسيع مجالات مصادر الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق تنويع في مصادر الإيرادات، وتعزيز التوجه نحو أسواق خارجية متنوعة. ونتيجة لذلك، يتم تقليل الاعتماد على عدد قليل من السلع المصدرة التي قد تتأثر بتقلبات في الأسعار والكميات أو تعاني من انخفاض مستمر". (Zhang Le-Yin, 2003, p 6)

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي "استراتيجية التنمية التي يتم تنفيذها للتقليل من مخاطر التقلب المرتبطة بتركيز الأنشطة الاقتصادية". (J-C. Berthelemy, 2005, p 595)

وبشكل عام ، يعتبر التنويع الاقتصادي مسلرا طويل الأمد يمتد على مدار سنوات، يعتمد على تبني منهجيات ووضع سياسات متوازنة لتحقيق التنمية. يتضمن هذا المسار تنفيذ إصلاحات عديدة وهامة واستثمارات متنوعة في هياكل مختلفة، بهدف التغلب على أحادية الاقتصاد ومشكلاتها، والتحرر من التبعية لمورد واحد وتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية. أو هو خطوة نحو إعادة بناء هيكل الاقتصاد، والذي يتم تحويله من الاعتماد على مورد أو قطاع اقتصادي واحد إلى تنويع متعدد. يتضمن هذا التحول تطوير مجموعة متنوعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ويتيح ذلك تعزيز مرونة الاقتصاد وتقليل تأثير التغيرات في قطاع واحد، مما يسهم في بناء اقتصاد أكثر استقرارا واستدامة.

2.1.2 . أهمية التنويع الاقتصادي

تظهر أهمية التنويع الاقتصادي عبر تحقيق ما يلي: (نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجربو، 2022، ص 73)

- تنمية اقتصادية متوازنة على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي، بهدف تعزيز التوازن في فرص النمو والتنمية في مختلف المناطق والمجتمعات؛
- الاستقرار المالي للدولة وللموازنة العامة عبر تنشيط القطاعات الإنتاجية المتنوعة، مما يعزز الإيرادات ويحد من التبعية الشديدة لقطاع النفط؛
- بناء اقتصاد مستدام يستهدف تحقيق الاستقرار للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال التحول البعيد عن الاعتماد الكلي على النفط. يتضمن ذلك تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية ؛
- تعزيز تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الخبرات المحلية والأجنبية، وتوفير الدعم للمؤسسات الإدارية والبيئية والاجتماعية. يتضمن ذلك تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التخطيط المستقبلي.

2.2 . دوافع التنويع الاقتصادي

تظهر حاجة الدول ذات الاقتصاديات الأحادية إلى تبني خيار التنويع الاقتصادي وفقا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تحقيق أهداف عديدة ومختلفة باختلاف مستويات التنمية فيها من أجل بناء اقتصاد قوي ومستدام، يقلل من التبعية ويوفر فرصا أوسع للنمو والتطور. وتتعدد دوافع ، ومن بين الدوافع الرئيسية للتوجه نحو التنويع الاقتصادي نذكر ما يلي: (صادق هادي، 2013-2014، ص 5)

- مواجهة التحديات الدائمة المتعلقة بالتقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تعد المورد الحيوي والرئيسي للدول ذات الاقتصاد الأحادي؛
- تأثير هذه التقلبات المستمرة على إيرادات هذه الدول، مما ينعكس بشكل مباشر على إنفاقها العام؛

- التباين الواضح في وتيرة وسرعة التنمية الأفقية والعمودية في هذه الدول؛
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية في تلك الدول؛
- الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

تعكس هذه الدوافع الحاجة الملحة لتحقيق توازن واستدامة في الاقتصاد، وتبرز ضرورة التحول نحو هياكل اقتصادية متنوعة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

3.2. أشكال التنويع الاقتصادي

يشكل التنويع الاقتصادي الركيزة الأساسية لتحقيق التحول الاقتصادي، ويمكن فهمه في سياقين رئيسيين هما: التنويع في عمليات الإنتاج والتنويع في التجارة الخارجية. (نجاة كورتل، 2019، ص 8)

1.3.2. تنويع الإنتاج

يعتبر تنويع الإنتاج استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز القدرات التشغيلية للمؤسسات الإنتاجية وتحسين مواقعها على الصعيدين الوطني والدولي، ويتم على مستويين:

- أحدهما جزئي، ويهدف إلى رفع مستوى الفعالية والكفاءة وتعزيز الإبداع والتنوع في مجموعة المنتجات التي تقدمها المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال. يتحقق ذلك بفضل تقديم هذه المؤسسات منتجات مبتكرة وتحسين المنتجات الحالية، من خلال تحسين العمليات التكنولوجية والاستثمار في البحث العلمي وتثمين الكفاءات، بهدف الوصول إلى نمو أفضل وأرباح أعلى. كما يعتبر توسيع حصص المؤسسات المحلية في الأسواق الوطنية عبر توفير منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة، تلبي احتياجات فئات مختلفة من العملاء، جانبا مهما من جوانب تنويع الإنتاج، يسمح لها بالتصدير إلى الخارج واكتساح الأسواق الدولية، مما يسهم في تعزيز الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- والآخر كلي، ويتحقق التنويع الإنتاجي فيه من خلال دمج جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات، مما يعزز في توليد الدخل الوطني.

2.3.2. تنويع التجارة الخارجية

تعتبر استراتيجية التنويع في التجارة الخارجية خطوة حاسمة نحو تحقيق مرونة أكبر في الاقتصاد الوطني. يشمل هذا التنويع التركيز على تعدد مجالات الصادرات وأنواعها ومصادرها، بهدف تقليل الاعتماد الكلي على منتجات محددة، وتقليل التأثيرات السلبية لتقلبات الأسواق الدولية. يشدد على أهمية تنويع الصادرات بين المنتجات المصنعة ونصف المصنعة وغيرها.

من ناحية أخرى، لا يكتمل التنويع في التجارة الخارجية وتحسين توازن الميزان التجاري إلا بتوسيع الواردات إلى الأسواق الدولية وتحسين هيكلها، من خلال التركيز على السلع ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم لتحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الوطنية وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

4.2. محددات التنويع الاقتصادي وسبل تحقيقه

يعتمد التنويع الاقتصادي على وجود قاعدة اقتصادية متنوعة، ويتوقف نجاحه على توفر مجموعة من الآليات نتناولها في ما يلي:

1.4.2. محددات التنويع الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تحدد التنويع الاقتصادي، وتتمثل في: (Medjdoub Alaeddine, 2022, p 187)

- **التدخل الحكومي**: ويتمثل في الأنشطة التي تقوم بها الإدارة بهدف إلى تعزيز التنوع في مصادر الدخل، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة خارج النفط وتمويلها وتشجيع الاستثمارات فيها، وكذا إزالة العقبات القانونية أو تخفيفها بإصدار تشريعات وقوانين مشجعة، تساهم في تسهيل القيام بهذه الاستثمارات. ينتج عن ذلك إنشاء بيئة أفضل للأعمال ومجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية النشطة، مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المنشودة.
- **القطاع الخاص**: يشكل القطاع الخاص دعامة أساسية في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تقديم مساهمة فعالة في مجالات الابتكار وتنمية الأنشطة الاقتصادية الداعمة، مثل الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير قطاعات جديدة ومبتكرة. كما يعتبر أيضا وسيلة حيوية لإيجاد فرص عمل ولجذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما يسمح بإدخال تقنيات حديثة وتبني أساليب إدارية جديدة ومتطورة، ويساهم في تحول المجتمع نحو مجتمع يعتمد على المعرفة بشكل أكبر.
- **الموارد الطبيعية والبشرية**: تعتبر الموارد الطبيعية والمهارات البشرية من أهم العوامل الأساسية في تحديد التنويع الاقتصادي، والتي يمكن استغلالها في إنتاج سلع ذات قيمة للتصدير. ويمكن لتوجيه الموارد الطبيعية والكفاءات البشرية نحو التحسين المستمر أن يكون محركا فعالا لتحريك الاقتصاد بقطاعاته المتعددة وإتاحة فرص للإنتاج والتجارة في مختلف السلع، مما يؤدي إلى زيادة نطاق الصادرات وتنويع المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية.

2.4.2. سبل تحقيق التنويع الاقتصادي

تتفاوت الوسائل والسبل التي تؤدي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من اقتصاد إلى آخر، حيث يكمن نجاح التنويع الاقتصادي في التوازن والتكامل السليم لهذه الوسائل. وتظهر بعض الآليات مساهما رئيسيا في هذا السياق، وهي: (لطفي طنطاوي، 2009، ص 8)

- **تعزيز دور الدولة في التنمية**: يتعين على الدول التنموية إعادة النظر في دورها لتصبح موجهة في تحفيز عمليات التنمية المستمرة، حيث تتبوأ مكانة استراتيجية في توجيه هذه العمليات بشكل فعال.
- **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص**: تعمل الشراكة الفعالة بين الحكومة والقطاع الخاص على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية، وتقليل مخاطر الاستثمار، مما يساهم في تحقيق معدلات نمو عالية وتعزيز دور القطاع الخاص.
- **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر**: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حيويا في إنشاء منظومة إنتاجية متكاملة للدول المستقبلة، ويسهم في توسيع وتنويع أسواقها وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتحسين أدائها.

- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للعديد من دول العالم بوصفها ركنا أساسيا من أركان اقتصاداته، وتعتبر وسيلة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي فيها من خلال دعمها كعامل أساسي في عمليات التنويع.
- **الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة:** يتضمن التنويع الاقتصادي الفعال استثمارا في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والكهرومائية وطاقة الرياح الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية ... وغيرها، مما يسهم في تعزيز استدامة الاقتصاد والبيئة.

3. رؤيا شاملة لواقع القطاع السياحي في الجزائر

تبرز الجزائر كواحدة من الوجهات السياحية الواعدة لمناطق شمال إفريقيا بفضل ما تتمتع به من تنوع جغرافي وتاريخي وثقافي فريد، كما تمثل السياحة فيها جزءا لا يتجزأ من مكونات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم حلقات التنمية ومحركات النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي من شأنها تحريك عجلة الاستثمار وتنشيط سوق الشغل والدفع بعجله الاقتصاد الجزائري. وفي ما يلي، سنسلط الضوء على واقع السياحة في الجزائر من خلال رؤية شاملة للقطاع.

1.3. التركيبة السياحية للجزائر

تتمتع الجزائر بخصائص جغرافية متميزة، وثروات اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى تراث ثقافي غني وموارد طبيعية متعددة، وتحتضن مناظر طبيعية متنوعة وثروات وإمكانيات سياحية عديدة. هذه التركيبة السياحية الفريدة تجعل الجزائر محطة سياحية مثيرة ومتعددة الأوجه، ومرشحة بقوة لأن تكون واحدة من الوجهات السياحية الرائدة في العالم. وفي ما يلي عرض لأهم عناصر التركيبة السياحية للجزائر: (Ould Said Mohammed, 2019 – 2020, p 85)

1.1.3. موقع استيراتيجي

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا محوريا في المنطقة العربية وإفريقيا وحول البحر الأبيض المتوسط. هذا الموقع يمنحها دورا محوريا كمفترق طرق بين قارتي إفريقيا وأوروبا، ويساهم في تعزيز أهميتها الاقتصادية ودورها كمركز رئيسي لأسواق أوروبا والعالم. كما يعزز كذلك من فرصها كوجهة سياحية مميزة.

2.1.3. مناخ معتدل

تتميز الجزائر بمناخ معتدل ينسجم مع جمال طبيعتها الساحرة، ليضفي على البلاد جاذبية إضافية على جاذبيتها كوجهة سياحية، حيث يسودها مناخ متوسطي شمالا، يمنح المناطق الساحلية الشمالية فصول شتاء معتدلة ورطبة، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يبرز بصيف حار وشتاء بارد، بينما المناطق الجنوبية تشهد مناخا صحراويا، يتميز بصيفه شديد الحرارة وشتائه البارد جدا. هذه التباينات تسهم في تكوين تضاريس ومناظر طبيعية مثيرة، وتوفر للزوار تجارب سياحية متنوعة، كما تتيح لهم استكشاف السواحل الخلابة، واستكمال رحلاتهم في الهضاب الخضراء، والاستمتاع بسحر الصحارى الواسعة، وبالتالي .الاستمتاع بجمال الطبيعة المتغيرة بين المناطق المختلفة في الجزائر.

3.1.3. تنوع المناظر الطبيعية

تعد الجزائر وجهة سياحية متكاملة بفضل ما تتألق به من جمال وثراء مناظرها الطبيعية وتنوع وتباين مواقعها الطبيعية. يشكل الساحل الطويل، الذي يمتد لأكثر من 1200 كيلومتر، مزيجا من سلاسل صخرية عالية وشواطئ رملية جميلة تتخللها جبال مغطاة بغابات قديمة. وفي الجهة الجنوبية الكبيرة، تمتد عبر جزء كبير من وسط وجنوب الجزائر إحدى أكبر الصحاري في العالم، وعلى مساحة تقارب 80% من الأراضي الكلية للجزائر. تحتضن هذه المناطق الصحراوية مواقع

أثرية وهندسة معمارية قديمة فريدة لحضارات مختلفة، وتشكل المحور الرئيسي لاستقطاب السياح، خاصة الزوار الأجانب الذين يجدون جاذبية في الصحارى اللامتناهية للأهاقار والتاسيلي

يظهر هذا التنوع البيئي الاستثنائي الثروة الطبيعية الغنية والفريدة التي تزخر بها البلاد، ويعكس تاريخا جغرافيا متنوعا، مما يجعل السياحة في الجزائر تجربة فريدة تمزج بين الإثارة والجمال الطبيعي الفطري. وتعتبر المعارض المتخصصة والمهرجانات والفعاليات المحلية وسيلة فعالة لتعزيز هذا التراث المحلي، كما هو الحال بالنسبة لمعرض السياحة والسفر الدولي "SITEV" ومهرجان السياحة الصحراوية.

4.1.3. تعدد المواقع الأثرية

تتميز الجزائر بمواقعها الأثرية وثرواتها الثقافية وتراثها الهائل، حيث تمتلك تاريخا غنيا وتراثا ثقافيا يعود لقرون مضت، وتنفرد بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة ومعالم سياحية استثنائية، مثل القصور الأثرية والمدن التقليدية، مما يجعلها وجهة مثيرة للاهتمام للزوار الراغبين في استكشاف مواقعها التاريخية والاطلاع على تنوعها الثقافي. يبرز هذا الثراء في إدراج سبع مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهي كل من تيمقاد وتيبازة والجميلة والطاسيلي وقلعة بني حماد وقصر ميزاب والقصبة، كما تظهر مناطق شرشال وتبسة وقالمة أثر مرور الإمبراطورية الرومانية على تلك الأراضي. ومن جهتها، فإن وادي المزاب بمناطقها الخمس المحصنة، المعروفة باسم "القصور" وواحاتها الخضراء، تعتبر نموذجا للعمارة التقليدية والتنمية المستدامة، بينما الجدران الصخرية للهقار والتاسيلي، والتي صنفت كذلك تراثا عالميا من قبل اليونسكو، لا تزال تحفظ نقوشا فنية تعد من أقدم النقوش في العالم.

5.1.3. توافر المحميات الوطنية

تعتبر المحميات الوطنية في الجزائر وجهات سياحية مثيرة للاهتمام لعشاق للطبيعة والحياة البرية. وهي مصنفة ومحمية بقرارات رسمية للحفاظ على تنوع المناظر الطبيعية والحياة البرية التي تنفرد بها البلاد. تقدر المساحة الإجمالية لهذه المحميات بـ 56.565.361 هكتار، أي ما يعادل 23.8% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني.

يبلغ عدد المحميات الوطنية في الجزائر (10) عشرة، وهي كل من القالة (الطارف)، جرجرة (تيزي وزو)، ثنية الحد (تسمسيلت)، الشريعة (البليدة–المدية)، يلزمة (باتنة)، تازا (جيجل)، غوراية (بجاية)، تلمسان (تلمسان)، الهقار (تمنراست)، والطاسيلي (إليزي). تشرف وزارة الفلاحة عن طريق المديرية العامة للغابات على(08) محميات الأولى، ووزارة الثقافة على محميتي الطاسيلي والهقار. تمثل هذه المحميات جزءا لا يتجزأ من التزام الجزائر بحماية التنوع البيئي والثقافي وتوفير فرص سياحية فريدة.

6.1.3. الموارد المعدنية

تتميز الجزائر بمواردها المعدنية الغنية والمتنوعة، فهي تشمل عددا كبير من المنابع الحرارية والأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، يمكن الاعتماد عليها لتطوير قطاع الحمامات المعدنية، وخلق فرصا متميزة لتعزيز السياحة في البلاد، مما يسمح لها من أن تكون مركزا سياحيا متميزا يجذب الزوار من أجل الترفيه والعلاج والاسترخاء. للإشارة، تتجاوز عدد الحمامات المعدنية في الجزائر 202 مورد، وتحتل 10 حمامات معدنية منها مكانة عالمية وتصنف ضمن المستوى الدولي.

7.1.3. البنى التحتية ترتبط البنى التحتية ارتباطا قويا بالسياحة

ويسهم تطويرها في تحقيق نتائج جذابة للزوار وللقطاع. تتضمن البنية التحتية مجموعة من المقومات المادية والخدمات المتنوعة، وتشمل: (أوريسي هيبة الله، 2018-2019، ص 193)

- **النقل البري:** تمتلك الجزائر واحدة من أكبر الشبكات الطرقية في إفريقيا وأكثرها كثافة. وهي في تطور مستمر بفضل مختلف البرامج التنموية الخاصة بتحديث وعصرنة الطرقات الجزائرية، والتي من بينها إنجاز الطريق السيار شرق-غرب والطريق العابر للصحراء. بلغ حجم الطرقات المنجزة 141.5 ألف كلم، منها 8900 كلم تمثل الطرق السريعة والسيارة، تضم منشآت فنية قاعدية منها 11 ألف جسر و 48 نفقا. كما تسعى لتعزيز شبكة النقل بالسكك الحديدية للوصول إلى 15 ألف كلم على المدى الطويل، وتجهيزها بالأنظمة الحديثة لربط جميع مناطق الوطن وخصوصا الجنوب الكبير.
- **النقل الجوي والبحري:** بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يربطها بدول عديدة، يلعب كل من النقل الجوي والنقل البحري أدوارا بارزة في حركة النقل والمواصلات للأشخاص والسلع، وفي تطوير السياحة الوطنية والدولية في الجزائر. بالنسبة للنقل الجوي، تحوز على 58 مطار منتشر في مدن عديدة عبر البلاد، منها مطار واحد كبير و 36 مطار متوسط و 21 مطار صغير، تقوم بإرسال واستقبال أكثر من 3.5 مليون مسافر سنويا، بالإضافة إلى تسهيل عمليات نقل البضائع.
- أما بخصوص النقل البحري، تعد الموانئ جزءا حيويا لتيسير حركة تنقلات الأشخاص وتحقيق التبادل التجارية، مما يسهم في وتعزيز الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير. يتواجد في الجزائر 11 ميناء تجاري بأحجام متنوعة، تقوم بنقل حوالي 206 ألف مسافر سنويا، وتؤدي دورا كبيرا في تحقيق حوالي 95٪ من المبادلات التجارية الخارجية للبلاد، وهي أرقام تبرز أهمية هذه المرافئ كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني.

2.3. أصناف السياحة في الجزائر

تتميز الجزائر بتنوعها الكبير في مجال السياحة، حيث تقدم مجموعة متنوعة وذلك حسب تصنيفين أحدهما جغرافي طبيعي والآخر ثقافي، وهي كالآتي:

1.2.3. سياحة حسب التصنيف الجغرافي الطبيعي

وتنقسم السياحة في الجزائر حسب هذا التصنيف إلى:

- **سياحة ساحلية:** تعتبر الجزائر واحدة من الوجهات السياحية البارزة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتلك مجموعة واسعة من الشواطئ الجذابة، من أبرزها شواطئ عنابة، القالة، جيجل، سكيكدة، الجزائر، وهران، مستغانم ... وغيرها. يتميز الساحل الجزائري كذلك بقرب مناطقه من الغابات، والتي تمتد عبر الساحل من الشرق إلى الغرب، مما يخلق تناغما فريدا بين البيئة الغابية والمحيط البحري..

- **سياحة جبلية:** يركز هذا النوع من السياحة على استكشاف المناطق الجبلية والاستمتاع بجمالها الطبيعي والأنشطة الترفيهية فيها. وهي واحدة من أكثر الوجهات استقطابا لعشاق الطبيعة والمغامرات، الذين يرون فيها فرصة للتفاعل مع البيئة الجبلية والمشاركة في مجموعة واسعة من الأنشطة مثل رياضة المشي لمسافات طويلة، وركوب الدراجات الجبلية، تسلق القمم الجبلية، ورياضات الشتاء كالتزلج. تعتبر السياحة الجبلية ملهمة للأفراد الذين يحبون التحديات والمغامرات، وتوفر تجارب فريدة تجمع بين الاسترخاء والتواصل مع الطبيعة.

- **سياحة صحراوية** تشكل السياحة الصحراوية جزءا مهما من التنوع السياحي الذي تقدمه البلاد، وتؤدي دورا هاما في تعزيز القطاع السياحي وجذب المزيد من الزوار إلى هذه المنطقة. تنتشر الجهات الصحراوية في الجزائر عبر خمس مناطق رئيسية هي: تندوف، تمنراست، إليزي، أدرار ووادي ميزاب. تعتبر جواهر تحمل مناظر خلابة. فهي تمتاز بجمالها الفريد

وثرائها الثقافي، مما يجعلها وجهة مثيرة للزوار الذين يتوجهون إلى البيئة الصحراوية للاستمتاع بروح الاستكشاف والمغامرة وبتجربة مميزة.

- **سياحة حموية:** تقدم السياحة الحموية في الجزائر تجربة فريدة تجمع بين الاستكشاف السياحي والرعاية الصحية، تتيح للزوار الاستمتاع بجمال البيئة من جهة والاستفادة من علاجات تعزز الصحة والعافية من جهة أخرى، وذلك باستخدام ينابيع معدنية غنية بالمعادن والفوائد العلاجية عن طريق الاستحمام أو الشرب، بهدف إما الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع.
- **سياحة مناخية:** تتمتع الجزائر بامتداد المناطق السياحية فيها من الساحل إلى الصحراء وباختلاف مناخاتها، وهو ما يساعدها على تنويع خدماتها السياحية من جهة، ومن جهة أخرى توفير سياحة متنوعة على مدار السنة تتنوع بين سياحة في الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة شاطئية في فصل الصيف على طول الشريط الساحلي.

2.2.3. سياحة حسب التصنيف الثقافي

يمكن تصنيف السياحة في الجزائر من الناحية الثقافية إلى:

- **سياحة ثقافية واجتماعية:** توفر الجزائر تجربة سياحية غنية من الناحية الثقافية والاجتماعية تجمع بين الثقافة والاجتماع والتراث، مما يجعلها وجهة جذابة للمسافرين الذين يرغبون في استكشاف التنوع والغنى الثقافي. تهدف هذه السياحة إلى زيادة معرفة السياح لثقافة المناطق غير المعروفة لديهم، حيث يمكن للزوار استكشاف مختلف جوانب التراث والثقافة الجزائرية، من خلال التعرف على المعالم المصنفة كالقصبة وتلمسان والمواقع الأثرية وعلى العادات والتقاليد، وكذا الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة.

- **السياحة الأثرية:** تحتضن الجزائر مواقع أثرية عديدة يعود تاريخها إلى عصور ما قبل التاريخ، يعكس تنوع الحضارات التي مرت بها على مر العصور وتأثيراتها المختلفة. فعلى السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي، هناك آثارا تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين، وفي الجنوب تعتبر منطقة الطاسيلي والهقار أكبر متحف على الهواء الطلق والذي صنف من منظمة Unesco كتراث ثقافي عالمي لما يحتويه من رسومات جدارية ونحوت على الحجر. هذه المواقع توفر فرصة للزوار لاستكشاف تاريخ الجزائر الغني والتعرف على الحضارات التي أسهمت في بناء تراثها الثقافي والتاريخي.

- **السياحة الدينية:** تتميز الجزائر بتاريخها الديني الغني والثقافة الإسلامية العميقة، حيث تتواجد بها العديد من المقدسات الدينية والمعالم والمواقع والأماكن ذات الأهمية الدينية، منها الأضرحة والمقابر، القديس أوغستين، الأب فوكولت التي تجذب السواح غير المسلمين الجامع الكبير بالعاصمة، جامع الرحمة بقسنطينة ... وغيرها.

4. أهمية القطاع السياحي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر

تلعب السياحة دورا محوريا في النهوض بالاقتصاديات الوطنية، وتعتبر قطاعا استراتيجيا حيويا يسهم في بناء اقتصاد قوي يقوم على التنوع ويهدف إلى تحقيق الاستقرار المستدام.

وفي الجزائر، أصبح القطاع السياحي يمثل جزءا هاما من النسيج الاقتصادي الوطني، وأولته السلطات اهتماما كبيرا، حيث أصبحت السياحة -بأصنافها المختلفة- تحتل مكانة بارزة ضمن البرامج الاقتصادية المختلفة المسطرة، تجسيدا لتوجه البلاد نحو تحرير الاقتصاد من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وتعزيز الاعتماد على القطاعات الأخرى. وأصبحت

الدولة تراهن على السياحة كواحدة من محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر الدخل وتحريك عجلة الاستثمار وإنعاش سوق الشغل والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مراحل متقدمة من النمو.

أما ميدانيا، فقد سجل قطاع السياحة في الجزائر، وعلى مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية، النتائج التالية:

1.4. تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

تحولت السياحة في الجزائر إلى قطاع مثالي لجني العوائد المالية ومصدرا رئيسيا لتدفق العملة الصعبة. فقد أصبحت تستقبل زوارا من مختلف الأقطار للاستمتاع بتجارب سياحية فريدة واستكشاف معالم الجمال والثقافة المتنوعة التي تزخر بها، مما يشكل فرصة لها لتعزيز الإيرادات النقدية وتقوية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي. يمكن تفصيل تطور الإيرادات السياحية في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: تطرر الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2014-2020) (الوحدة: مليون دولار)

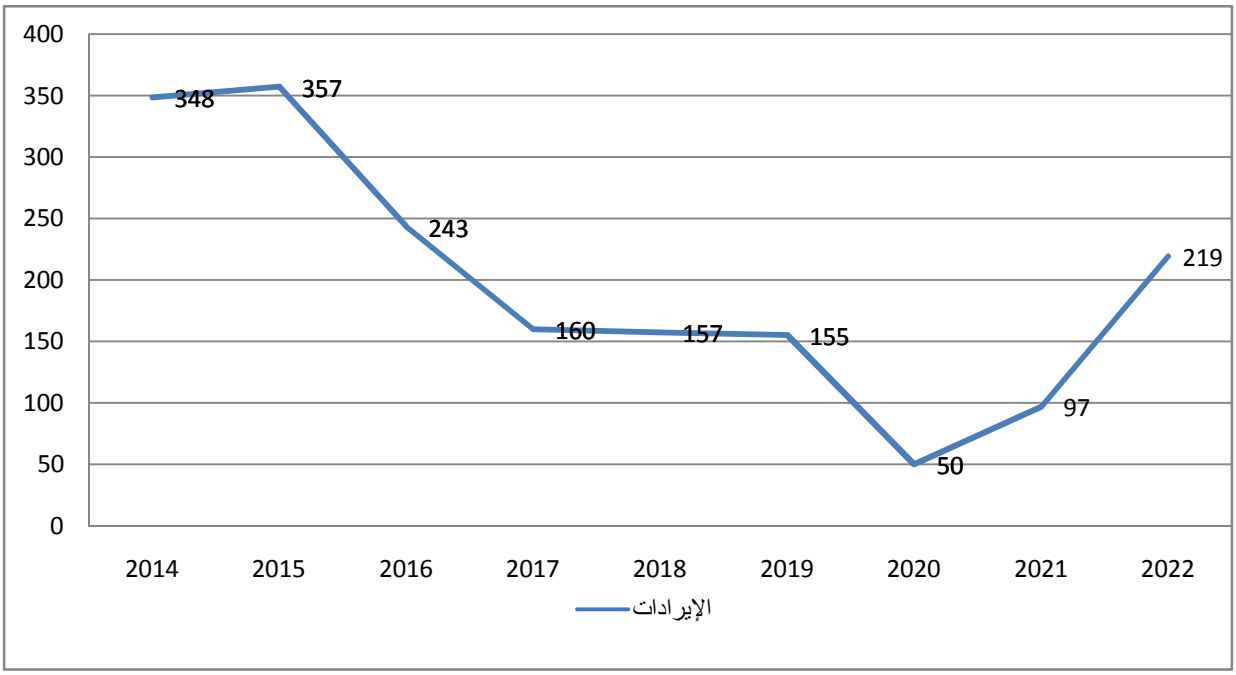

المصدر: متوفر على الموقع الإلكتروني: https://ar.knoema.com/atlas

توضح البيانات المقدمة في الشكل رقم 1 عن تقلبات مداخيل السياحة في الجزائر للفترة ما بين سنتي 2014 و 2022. فقد سجلت قيم الإيرادات ارتفاعا من 348 مليون دولار في عام 2014 إلى 357 مليون دولار في عام 2015، بفضل جهود السلطات المستمرة لتنمية القطاع، من خلال تنفيذ استراتيجية سياحية مشجعة. لكنها تراجعت بشكل مستمر في السنوات الموالية، ووصلت إلى أدنى مستوى في 2020 بقيمة 50 مليون دولار بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر، والتأثيرات العالمية المرتبطة بتداعيات الأزمة البترولية لسنة 2014 وتأثير جائحة "كوفيد-19"التي عمقت أزمة القطاع السياحي عالميا.

وابتداء من عام 2021 ، شهدت إيرادات السياحة تحسنا بارتفاع الإيرادات إلى 97 مليون دولار، ثم إلى 219 مليون دولار في عام 2022، وهو دلالة على بداية تعافي السياحة من بعض الصعوبات التي واجهها القطاع سابقا. يرجع هذا التحسن إلى اتخاذ الحكومة إجراءات لفائدة السياحة، مثل تحسين البنية التحتية وتسويق الوجهات السياحية، وتسهيل إجراءات

السفر، وهو ما يعكس إرادة القائمين على القطاع في البلاد على مسايرة الاتجاهات العالمية ومواكبة التحديات، والاستفادة من الإمكانيات السياحية للبلاد لتحسين قدرة القطاع على التكيف مع التغيرات، واعتماد استراتيجيات تلبي متطلبات الزوار.

ورغم المساعي المتعددة للسلطات، إلا أن إيرادات السياحة تظل دون المستوى المطلوب وبعيدة عن الآمال المرجوة، خاصة بالنظر إلى قدرات البلاد الكبيرة وإلى الجهود المستمرة في سبيل تطوير القطاع ومنحه دفعا قويا.

2.4. مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر السياحة من القطاعات الحيوية في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل أحد أبرز مكونات الناتج المحلي الإجمالي للدول وتحمل تأثيرا كبيرا عليه. وفقا لإحصائيات منظمة السياحة العالمية، يصل متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى حوالي 10%. أما بالنسبة للجزائر، فقد كانت نسب مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2014 إلى 2019 وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: تطور نسب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2014 – 2019)

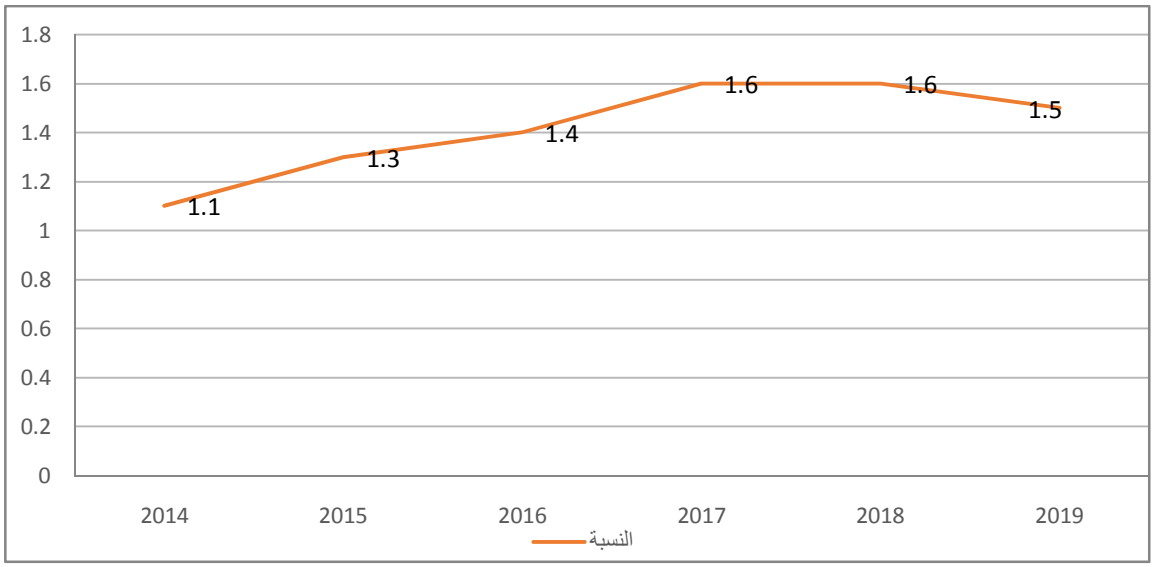

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz

يكشف الشكل البياني رقم 2 بوضوح عن الدور المحدود الذي لعبته السياحة في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم إنتاجه على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث يظهر بأن مساهمة قطاع السياحة ،مقدرة بالنسب المئوية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019، بقيت في معظم الأحيان ضئيلة، بل ومنخفضة جدا مقارنة بمتوسط المساهمة المسجل عالميا، حيث لم تتجاوز 1.6٪ في أحسن الظروف خلال هذه الفترة.

وتشير البيانات إلى أن هذه المساهمة كانت متقاربة وثابتة بشكل عام، وسجلت أعلى نسبة في عامي 2017 و 2018 بنسبة 1.6٪، وأدنى نسبة في عام 2014 بنسبة 1.1٪. ويعزى هذا الاستقرار إلى الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع المحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مما أثر سلبا على أداء القطاعات الأخرى، وبشكل خاص قطاع السياحة.

3.4. مساهمة القطاع السياحي في تحسين ميزان المدفوعات

يبرز دور قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي، الذي يتمثل في الفارق بين إيرادات السياحة الواردة والنفقات الناتجة عن سياحة المواطنين خارج حدود بلدهم. والجدول المو الي يسلط الضوء على رصيد الميزان التجاري السياحي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2020:

الجدول رقم 1: تطور رصيد الميزان السياحي في الجزائر (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	348	357	243	160	157	155	50
النفقات	648	765	475	569	476	476	380
ميزان السياحة	-300	-408	-232	-409	-319	-321	-330

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي: **مؤشرات التنمية العالمية**، متوفر على الموقع:
http://databank.albankaldawli.orgتاريخ الاطلاع: 15-12-2023 (بتصرف)

يظهر من الجدول السابق بأن رصيد الميزان السياحي في الجزائر شهد عجزا متتاليا خلال سنوات الدراسة بسبب قيمة الإيرادات السياحية المتدنية. بلغت قيمة العجز في هذه الفترة ما بين 232 مليون دولار و 409 مليون دولار. ويدل ذلك على أن النفقات السياحية إلى الخارج تجاوزت الإيرادات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري ويؤدي إلى تقليل الموارد النقدية للبلاد، خاصة مواردها من العملات الأجنبية.

يعود العجز المسجل على مستوى الميزان السياحي بشكل رئيسي إلى تنفيذ الاستراتيجية السياحية الجديدة بشكل غير فعال، وإلى سوء تسيير المرافق السياحية ونقص في المنتج السياحي، بالإضافة إلى غياب استراتيجية تسويق فعالة. جميع هذه العوامل ساهمت في زيادة المدفوعات السياحية بالمقارنة مع إيراداتها، وهو ما تسبب في تأثير سلبي على رصيد الميزان السياحي. يعكس ذلك تحديات تواجهها القطاع السياحي في البلاد، ويتطلب مضاعفة الجهود لتحسين جاذبية الوجهات السياحية في الجزائر وتشجيع السياحة الوافدة إليها. ويمكن توضيح بيانات الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3: تطور رصيد الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020) (الوحدة: مليون دولار)

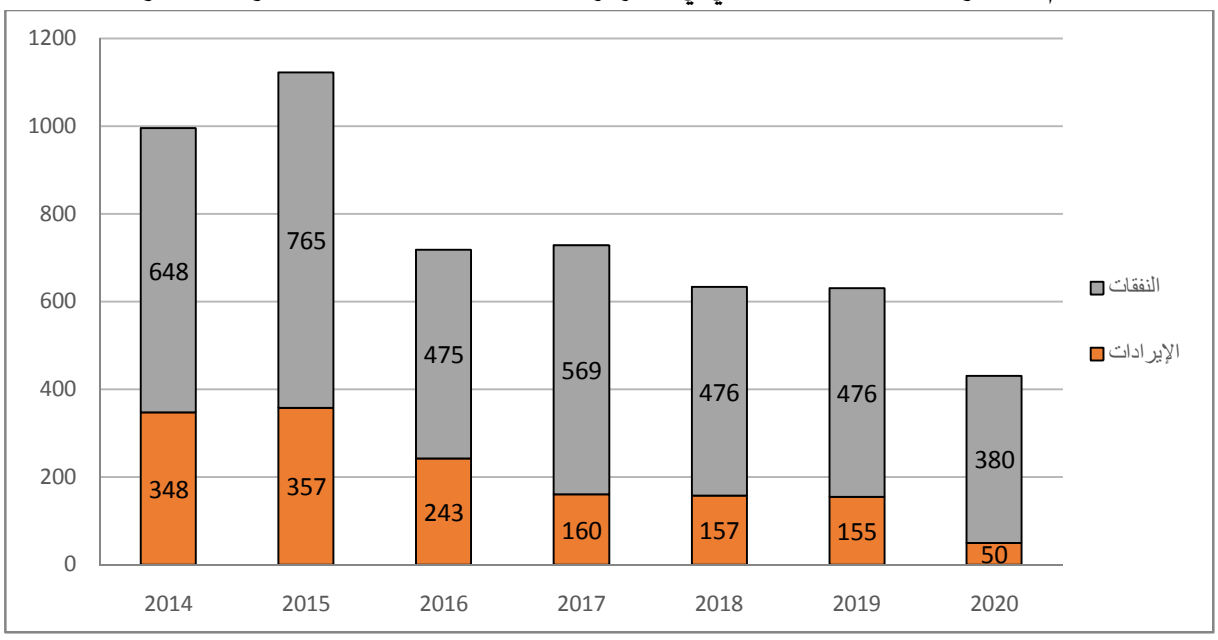

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1.

4.4. مساهمة القطاع السياحي في تنشيط الاستثمار وتحفيزه

تتفاوت مساهمة قطاع السياحة في تنشيط الاستثمار من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لأهمية وحجم القطاع في الاقتصاد الوطني لكل بلد. وفي الجزائر، تظهر هذه المساهمة، وخلال الفترة (2014-2019)، وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 4: تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

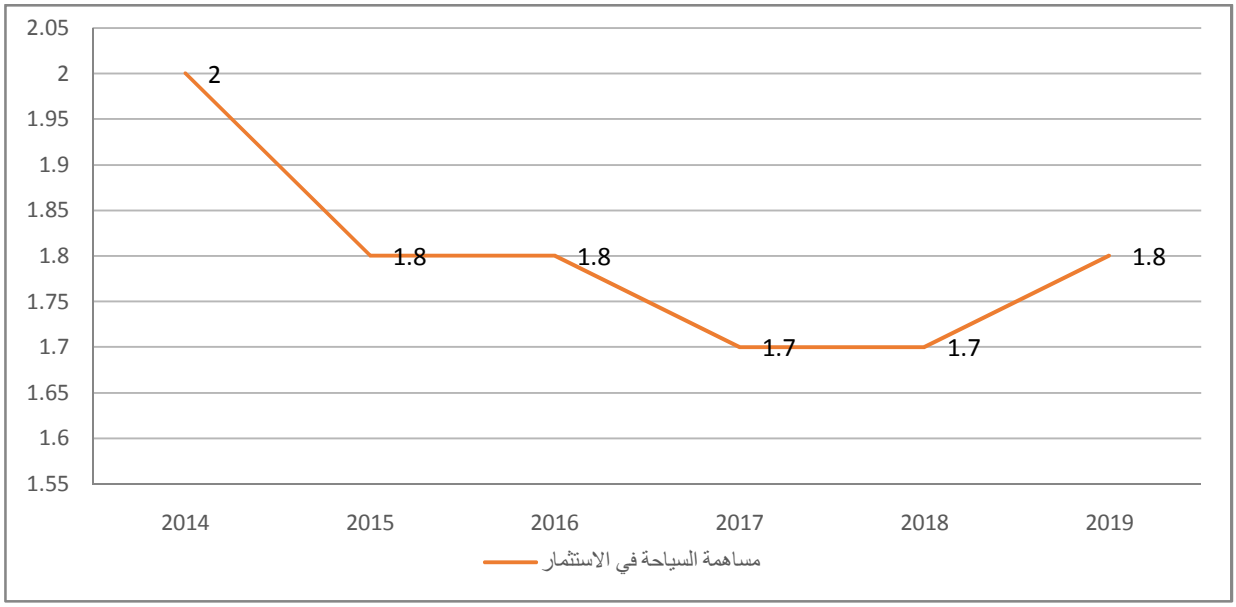

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني:
https://ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع: 16-12-2023.

يبين الشكل رقم 4 بأن نسب المساهمة لقطاع السياحة في الاستثمار في الجزائر قد عرفت تراجعا خلال سنوات الدراسة، وبأن عائدات الاستثمار المرتبطة بالنشاط السياحي منخفضة. وتشير البيانات بأن هذه المساهمة قد بلغت ذروتها في 2014 حين وصلت إلى 2 مليون دولار من إجمالي الاستثمار، وأدنى مستوياتها في سنتي 2017 و 2018 بـ 1.7 مليون دولار. تدل هذه الأرقام على أن السياحة لا تؤدي دورها بالشكل اللازم في تحفيز الاستثمار، ويعود السبب الرئيسي إلى اعتماد الجزائر في مداخيلها، وبالدرجة الأولى، على قطاع المحروقات.

5.4. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

يعتبر العنصر البشري عاملا أساسيا في تحريك النشاط السياحي، حيث يشكل الإنسان الجزء الحيوي الذي يؤثر على جودة وتجربة السياحة، من خلال عمله في مختلف قطاعات السياحة بدءا من الضيافة والنقل وصولا إلى الأنشطة الترفيهية والثقافية، والسهر على تقديم الخدمات السياحية والمساهمة في إثراء التفاعل الثقافي وتعزيز فهم الزوار للوجهات التي يزورونها. يحدث القطاع السياحي تأثيرين أساسيين على سوق العمل، وهما العمالة المباشرة والعمالة غير المباشرة من خلال القطاعات المرتبطة بالسياحة والداعمة لها.

في السياق الجزائري، تعد السياحة من القطاعات ذات الإمكانيات العالية لتوفير فرص العمل، حيث يرتبط بعدة قطاعات أخرى مثل الفنادق، والمطاعم، والنقل، والتسوق، والحرف اليدوية. يؤدي هذا التفاعل إلى إيجاد فرص عمل عديدة مباشرة وغير مباشرة. وقد أشار تقرير تنافسية السفر والسياحة إلى أن كل وظيفة مباشرة في قطاع السياحة تسهم في خلق حوالي 1.5 وظيفة إضافية أو غير مباشرة في الاقتصاد المرتبط بالسياحة (The Travel and Tourism Competitiveness Report, 2017, p 65.)، والشكل الموالي يوضح تطور العمالة في القطاع السياحي للجزائر للفترة (2014-2020) كما يلي:

الشكل رقم 5: تطور عدد العمال في القطاع السياحي للجزائر خلال الفترة (2014-2020) (الوحدة: بالآلاف)

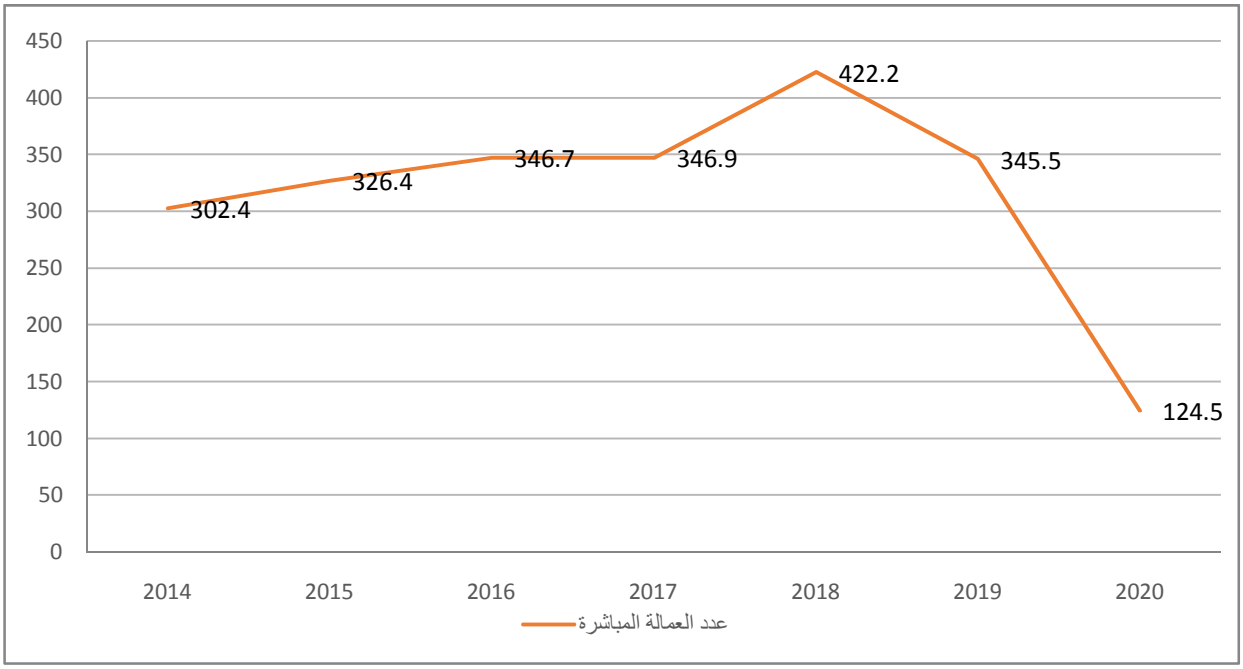

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

https://ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع: 16-12-2023.

خلال الرصد الدقيق للشكل أعلاه، يظهر بوضوح بأن قطاع السياحة في الجزائر شهد تزايدا ملحوظا في عدد العمالة المباشرة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير، إلا أن إسهام القطاع في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ظل ضئيلا حيث تراوحت نسبة المساهمة في التشغيل الكلي بين 1.8% و2.9% خلال الفترة المذكورة.

ففي عام 2014، بلغ عدد عمال القطاع حوالي 302.4 ألف عامل، ثم ارتفع بشكل مستمر ليصل إلى أكثر من 422.2 ألف عامل في عام 2018. تعكس هذه الزيادة جهود السلطات لتعزيز السياحة والإجراءات التي اتخذتها من أجل تنويع الاقتصاد في تلك الفترة. ومع ذلك، شهدت العمالة المباشرة تراجعا حادا لعدد موظفي القطاع وصل إلى 345.5 ألف عامل في عام 2019، ثم إلى 124.5 ألف عامل في عام 2020. يعزى هذا التراجع إلى تأثير العوامل، وإلى التأثيرات السلبية للظروف الاقتصادية العالمية ولانتشار جائحة "كوفيد 19"، التي أثرت بشكل كبير على جميع القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم، ولا سيما منها قطاع السياحة المتأثر بشدة جراء تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي الذي فرضته هذه الجائحة.

على الرغم من الأرقام المسجلة، فإن مساهمة القطاع السياحي في خلق فرص العمل تظل جزءا مهما من الأثر الاقتصادي له. ولا تتحدد هذه المساهمة فقط في خلق فرص العمل، بل تتعداها لتشمل تأثيرات إيجابية على العديد من القطاعات المرتبطة به.

يظهر هذا التأثير الوظيفي، بالرغم من التحديات، كيف يمكن للسياحة أن تكون محركا للتشغيل وتسهم في النمو الاقتصادي وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الفرص الوظيفية في الجزائر، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات تحفيزية لتعزيز استقرار واستدامة هذا القطاع الحيوي، والذي من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني وتوسيع مصادر الدخل في البلاد.

5. خاتمة

يتجاوز القطاع السياحي في الجزائر الحدود الجمالية وثراء التاريخ والثقافة. فهو يشكل حلقة قوية تربط بين التنمية والتنويع الاقتصادي، ويمثل فرصة حقيقية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز إيرادات الدولة من العملة الصعبة بالإضافة إلى خلق فرص العمل .

ورغم أن السلطات وضعته ضمن أولوياتها في الاستيراتيجيات التنمويةالمختلفة، وبذلت جهودا كبيرة لتطويره ومنحه الأولوية في المشاريع الاستثمارية، إلا أنه لم يحقق الأهداف المسطرة ولم يبلغ المستوى المنشود مقارنة بما تمتلكه البلاد من قدرات وإمكانيات كبيرة في مجال السياحة. يظهر ذلك من خلال مساهمته المحتشمة في المؤشرات الاقتصادية ووضعه الضعيف على الساحة الدولية، حيث يتواجد في المراتب الأخيرة. لذلك، يتعين على القائمين على القطاع اتخاذ إجراءات تحفيزية فعالة من أجل تعزيز تنافسيته لجذب المزيد من الاستثمارات ومن السياح. ويجب أن تكون هذه الإجراءات متوازنة ومستدامة من أجل ضمان استمرار تأثيرها الإيجابي، وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة في سوق السياحة العالمية.

1.5. النتائج

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- يعد تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من الاعتماد الزائد على مصادر الثروة النابضة ومن تبعية الاقتصاد المفرطة لمورد وحيد للدخل أمرا ضروريا وملحا في الجزائر؛
- رغم إمكانيات الجزائر وثرواتها السياحية الكبيرة والمتنوعة، إلاأنها لم تستغل بالشكل المأمول والكافي الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة، مما يستدعي جهودا مكثفة وتنفيذ إجراءات فعالة ولتطوير القطاع وتعزيز دوره الحيوي في الاقتصاد الوطني؛
- تحوز الجزائر على معروض سياحي ضخم وهام ومتنوع، لكنه يبقى مجهولا بالنسبة للسكان المحليين وللأجانب بسبب الافتقار إلى سياسة تسويقية ناجحة وغياب وقلة الأيادي الماهرة والمدربة، بالإضافة إلى غياب سياسة تكوين المكونين في المجال السياحي من أجل الترويج السياحي والتعريف بالمناطق السياحية الموجودة.
- رغم الجهود المبذولة والسياسات المسطرة، لا تزال مساهمة القطاع السياحي في الجزائر متواضعة إلى حد ما في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة من حيث مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تحسين ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مساهمته في حجم الاستثمارات وتوفير فرص العمل؛
- لم تكن السياسات المتبعة من طرف الجزائر كافية للاستفادة الكاملة من إمكانيات السياحة. حيث تظل البنية التحتية في الجزائر ناقصة، وتعاني البلاد من مشاكل مستمرة في الخدمات المرتبطة بالسياحة، مثل عدم انتظام الرحلات الجوية وغياب شبكة طرقات قوية، بما في ذلك السكك الحديدية، التي تعاني من وضعية متدهورة. لم تنجح برامج النهوض بالسياحة
- لم تنجح سياسات وبرامج النهوض بالسياحة المختلفة في الجزائر في القضاء على المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، حيث لا يزال يعاني من نقص في البني التحتية ومن مشاكل في الخدمات المرتبطة بالسياحة، كعدم انتظام الرحلات الجوية وغياب شبكة طرقات كالسكك الحديدية، والتي هي في وضعية مزرية

- تعتبر البنية التحتية في البلاد غير كافية، ما يؤدي إلى مشاكل جوهرية في الخدمات المتعلقة بالسياحة. فقد يعاني السائحون من عدم انتظام الرحلات الجوية، بالإضافة إلى غياب شبكة طرقات قوية، بما في ذلك السكك الحديدية، التي تعاني من حالة مزرية تقوض تجربة السياحة في البلاد.
- نقص الثقافة السياحية لدى الموطنين الجزائريين، ويعود ذلك إلى الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد سابقا من جهة، وإلى غياب الأساليب الترويحية للسياحة من جهة أخرى.

2.5. التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- وضع استيراتجية فعالة بأساليب عصرية ومواكبة للتطورات العالمية، بحيث تسمح للوجهة الجزائرية من التموقع على مستوى الأسواق العالمية، ولقطاع السياحة من أن يكون محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي؛
- تكثيف التعاون بين القطاع العام والخاص وزيادة جهود القطاعين لتعزيز السياحة وتحقيق التنويع القاقتصادي المأمول؛
- الارتقاء بالخدمات السياحية وتطوير عناصر الاستقطاب والاستقبال السياحي، ومراجعة الأسعار لخلق تنافسية بين المستثمرين، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات دخول السياح ؛
- الاستثمار في المرافق السياحية وتعبئة فرق علمية مختصة في ترميم وتأهيل المرافق الأثرية، وتهيئة القطاعات الأخرى من أجل توفير كل وسائل الراحة للسياح؛
- يجب على الإعلام أن يؤدي الدور المرتقب منه في صنع الصورة الجمالية للبلاد وللمواقع السياحية على وجه الخصوص من خلال الإشهار والدعايا.

6. قائمة المراجع:

1. بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط - مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 234.
2. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد31، 2014، ص 57.
3. S. Barghouti, M. Petit, Diversification: Challenges and Opportunities, Washington, DC : Trends in Agricultural Diversification, Regional Perspectives, 1992.
4. Zhang Le-Yin, "UNFCCC Workshop on Economic Diversification", United Nations, Frame Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, October 2003, p 6.
5. J-C Berthelemy, Commerce international et diversification économique, Revue d'économie politique, Vol. 115, Université Paris I (Panthéon: Sorbonne), 2005, p 595..
6. صادق مادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير، مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس -سطيف1-، 2013-2014، ص 5.
7. نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، جامعة المسيلة، ديسمبر 2019، ص 8.

8. Medjdoub Alaeddine, Analysis and evaluation of indicators of economic diversification in Algeria during the period (2000-2018), Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol.(05) No.(3) University of Tiaret, (Algeria), 2022, p 187.

9. لطفي طنطاوي، أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2009، ص 08

10. Ould Said Mohammed, Le secteur touristique en Algérie réalité et aspiration, étude empirique de la willaya de Mostaganem, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Faculté des Sciences commerciales, Sciences économiques Et sciences de gestion, Université Abdelhamid Ibn Badis (Mostaganem), Algérie, 2019-2020, p 85.

11. أوريسي هيبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة –دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –تخصص: إدراة الأعمال والتنمية المستدامة-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص 193.

12. The Travel and Tourism Competitiveness Report 2017, paving the way for more sustainable and inclusive future, world economic forum (WEF), 2018, p 65.